

## المحاضرة الثالثة:

### الشركات التجارية

#### أولاً: تعريف الشركة التجارية

عرفت المادة 416 من القانون المدني عقد الشركة بصفة عامة.

"الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة. كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك"

والحقيقة أن هذا النص قد أشار إلى مختلف الشروط الواجب توافرها في عقد الشركة بصفة عامة، سواء أكانت شركة مدني أو تجارية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا تنشأ الشركة إلا بموجب عقد، فهي عقد كما هو واضح في نص المادة المذكور أعلاه.

وبالإضافة إلى هذا، فإن الشركة تنشأ بموجب عقد رسمي. فالشركة هي عقد، أو اتفاق مجموعة من الأشخاص على أن يساهموا ويشاركوا في نشاط معين، بحيث يقدم كل واحد منهم حصة يساهم بها في الشركة، وذلك بهدف تحقيق هدف اقتصادي أو منفعة مشتركة بينهم، وفي مقابل ذلك يتحملون الخسائر معا. وهو ما أكدته المادة 01/418 من القانون المدني والمادة 01/545 من القانون التجاري.

يرجى من الطلبة العودة للقوانين ومراجعة محتوى النصوص القانونية المشار إليها في هذه الملخصات.

#### ثانياً: إنشاء الشركة التجارية

يتطلب إنشاء الشركة مجموعة من الأركان لا بد من توفيرها. كما تتطلب طريقة خاصة لإدارتها.

#### أركان عقد الشركة

تتمثل أركان عقد الشركة في الأركان الموضوعية والأركان الشكلية كما يلي:

### 1-الأركان الموضوعية لعقد الشركة

لتأسيس الشركة، ينبغي تحقق الأركان الموضوعية العامة والأركان الموضوعية الخاصة

#### أ- الأركان الموضوعية العامة

طالما أن الشركة عقد، فإنه يتطلب لتأسيسها توفر الأركان الموضوعية المطلوبة لإبرام أي عقد. ويتعلق الأمر بضرورة توفر كل من التراضي والمحل والسبب. ف**أما بالنسبة للتراضي**: فهو أن يتفق كل الشركاء المعنيين بهذا المشروع على تأسيس هذه الشركة. ويجب أن يقع هذا الرضاء صحيحا، خاليا من عيوب الرضاء التي يمكن أن تشوبه من غلط أو تدليس إكراه أو استغلال؛ وإلا كان العقد قابلا للإبطال. **وأما بالنسبة للمحل**، فيجب أن يكون موجودا وممكنا، وأن يكون معينا أو قابلا للتعيين وأن يكون مشروعا؛ ومحل الشركة هو موضوع النشاط الذي ستوجه إليه أموال الشركة، والذي من أجله اشترك الشركاء. فلا يمكن إذن أن تكون الشركة من أجل المتاجرة في المخدرات أو في الأعضاء البشرية.

**وأما بالنسبة للسبب**، فيجب أيضا أن يكون سبب عقد الشركة موجودا ومشروعا أيضا. فالشركة التي تنشأ لتغليط إدارة الضرائب هي شركة باطلة.

#### ب- الأركان الموضوعية الخاصة

يتطلب إنشاء الشركة أركانا موضوعية خاصة بعقد الشركة تحديدا.

##### ▪ الشركاء

يشترط القانون صراحة اجتماع شخصين على الأقل لإنشاء شركة؛ سواء أكان الشريك شخصا طبيعيا أو معنويا.

ويجب التنويه إلى أن تعدد الشركاء أمر يختلف تأطيره تبعا لنوع الشركة المعنية: فالأمر يختلف بين الشركات المدنية والتجارية، كما أنه يختلف من شركة إلى أخرى من الشركات التجارية.

##### ▪ الحصص

الحصة هي ما يقدمه الشريك من مال أو مما يمكن أن يقوم مقام المال مع غيره من الشركاء. ومجموع هذه الحصص يشكل ما يسمى برأسمال الشركة والحصص يمكن أن تكون:

### مبلغا من النقود

غالبا ما تكون حصص الشركاء مبالغ مالية، يلتزمون بدفعها في الآجال المتفق عليه، لأن الشركة في حاجة للسيولة المالية لتسيير مشروعها.

أو

### حق عيني

يجوز أن تكون حصة الشريك في الشركة حصة عينية؛ وقد تكون الحصة العينية عقارا، كقطعة أرض أو بناية، أو مال منقول، كآلات أو معدات أخرى أو سيارة، كما يمكن أن تكون الحصة حقا معنويا، كأن تكون محلا تجاريا أو براءة اختراع أو علامة تجارية. كما يمكن أن يقدم الشريك حصته العينية في الشركة على سبيل نقل الملكية لها، فتخرج بذلك ملكية هذه الحصة من ذمة الشريك تماما وتنتقل إلى الشركة، أي تصبح مملوكة للشركة.

أو

### عمل يقدمه الشريك

قد تتمثل حصة الشريك في تقديمه عمل، وفي هذه الحالة، لا يقدم الشريك مبلغا من المال أو حصة عينية، بل يقوم بعمل معين لحساب الشركة تنتفع منه ويعود عليها بالفائدة. ويفترض أن هذا النوع من الحصص يتم تقديمه من أشخاص ذوي كفاءة عالية تقنية أو ذوي خبرة وتجربة في مجال النشاط الذي نشأت الشركة لاستثماره. كما يجب أن يقوم الشريك بنفسه بهذا العمل الذي قدمه كحصة في الشركة، ولا أن بعهد به إلى شخص آخر غير شريك، سواء بشكل كلي أو حتى بشكل جزئي.

أو

### ديون في ذمة الغير

يمكن للشريك أن يقدم حصته في شكل دين له في ذمة الغير، وفي هذه الحالة، وجب عليه السعي إلى استيفاء هذا الدين، وإلا كان ملزما تجاه الشركة بتعويض التأخر في

استيفائها، أو عدم استيفائها؛ فهو في هذا الإطار لا يضمن فقط وجود الدين بينه وبين الغير، بل يضمن أيضا استيفاءه لصالح الشركة.

### • الاشتراك في الربح والخسارة

إذا اتفق الشركاء على تأسيس شركة فيما بينهم، فإنه بداهة يشتركون في اقتسام الأرباح التي ستتحقق من وراء هذه الشركة، أي بعد انطلاق الشركة في مشروعها. فالغرض الأساسي من الشركة هو تحقيق هدف اقتصادي، وبما أن الأمر يتعلق بالشركة التجارية، فالربح هو الهدف المنشود من وراء تأسيس هذه الشركة.

وأما بالنسبة لطريقة اقتسام الأرباح ونسبها، فإنها تعود لاتفاق الشركاء. ولا يجوز لهم الاتفاق على حرمان أحد الشركاء من الأرباح. بل يجب الاتفاق على اقتسام الأرباح. وكذلك الأمر بالنسبة لتحمل الخسائر، إذا كل الشركاء كما يقتسمون الأرباح، كلهم يتحملون الخسائر.

أما إذا لم يحدد الشركاء طريقة أو نسب توزيع الأرباح وكيفية تحمل الخسائر، فإنه في هذه الحالة يتم تطبيق القواعد العامة التي تقضي بأن يكون نصيب كل شريك بقدر نسبة حصته أو مساهمته في رأس مال الشركة.

### • نية الاشتراك

نية الاشتراك معناها بمعنى انصراف إرادة كل شريك إلى التعاون فيما بينهم بشكل فعلي وإيجابي لتحقيق الغرض أو المشروع الذي نشأت من أجله الشركة وإنجاحه. إن هذه النية هي عنصر معنوي يجب أن تكون متوفرة عند كل شريك وإلا بطل عقد الشركة.

ولكن تتجسد هذه النية من خلال:

رغبة الشركاء في قيام الشركة وتأسيسها والمبادرة إلى ذلك.

التعاون الإيجابي فيما بينهم، انطلاقا من مرحلة التأسيس وصولا لمرحلة العمل والتنظيم والإدارة والإشراف والرقابة وقبول المخاطر التي قد تتجم عن المشروع.

المساواة بين الشركاء في مراكزهم القانونية، فلا تابع ولا متبوع، ولا عامل ولا رب عمل. كلهم شركاء في الشركة التي تم تأسيسها فيما بينهم.

### 2-الأركان الشكلية لعقد الشركة

يتمثل الركن الشكلي للشركة في الكتابة، بحيث يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً كتابة رسمية كما تمت الإشارة إليه أعلاه. وإلا كان هذا العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً. أي لا يقوم عقد الشركة أصلاً ويعتبر وكأنه غير موجود.

وبالتالي هنا، تعتبر الشكلية والمتمثلة في الكتابة الرسمية، (المادتان 324 مكرر 1 و 01/418 من القانون المدني، والمادة 01/545 من القانون التجاري) والتي تعني أن يتم تحرير عقد الشركة عند الموثق، شكلية للانعقاد أصلاً، فهي ركن أساسي ورابع من أركان العقد، يقوم جنباً إلى جنب مع بقية الأركان الثلاثة الأخرى وهي التراضي والمحل والسبب.

### تمييز الشركات التجارية عن الشركات المدنية

الشركة المدنية تهدف هي الأخرى إلى تحقيق الربح، وهو ما يفهم من صراحة نص المادة 416 من القانون المدني.

يرجى من الطلبة العودة للقوانين ومراجعة محتوى النصوص القانونية المشار إليها في هذه الملخصات.

وتنص المادة 544 من القانون التجاري على ما يلي:

"يحدد الطابع التجاري لشركة إما بشكلها أو موضوعها.

تعد شركات التضامن وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها"

استناداً لنص المادة 544 من القانون التجاري، يستنتج أن الشركة تكتسي الطابع التجاري استناداً لمعيارين وهما:

المعيار الأول: شكل الشركة

المادة 03 من القانون التجاري: الشركات التجارية عمل تجاري بحسب الشكل

أي أن الشركات التي نص عليها المشرع في المادة 544 من القانون التجاري هي تجارية، أي تتصف بالطابع التجاري بالنظر إلى أحد الأشكال المذكورة في المادة 544 من القانون التجاري، ودون النظر إلى موضوعها.

كذلك: فقد تكون شركة نشاطها مدني، لكن تتخذ رغم ذلك شكلا من أشكال الشركات التجارية المذكورة في المادة 544 من القانون التجاري. ففي هذه الحالة، فهي تجارية بشكلها وتخضع لالتزامات الشركات التجارية ونظامها القانوني.

### المعيار الثاني: موضوع عمل الشركة

وفقا لهذا المعيار، الشركة لا تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في المادة 544 من القانون التجاري، **ولكن كان عملها تجاريا بحسب الموضوع**، أي أخذ عملها صورة من صور العمال التجارية بحسب الموضوع المذكورة في المادة الثانية من القانون التجاري، ففي هذه الحالة، كانت تجارية بالنظر إلى عملها التجاري الذي تمارسه، بالرغم من شكلها المدني.

وهو ما يجعل دراسة عقد الشركة في القانون المدني جزء في غاية الأهمية من دراسة الشركات التجارية:

من جهة أولى لأنه ينطبق على الشركات التجارية فيما لا يتعارض مع القواعد القانونية والعرفية السارية عليها، كما جاء النص به صراحة في المادة 449 من القانون المدني. ومن جهة أخرى لأن الشركة المدنية، إن كان موضوعها تجاريا، تكون شركة تجارية بصريح المادة 544 من القانون التجاري<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> \_ لمزيد من التفاصيل راجع: منى بن لطرش، محاضرات في مادة الشركات التجارية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، ص 54 وما بعدها.

وتجدر الإشارة إلى أن أساس التفرقة بين الشركة التجارية بحسب موضوعها والشركة المدنية هو نفس معيار التمييز بين التاجر وغير التاجر من الأشخاص الطبيعيين. كما أن أهمية تحديد الطابع التجاري للشركة مهم من زاويتين:

✚ أنه يتحدد به القاضي الذي ينظر في المنازعات المرتبطة بها، كما يتحدد التزامها من عدمه بالتسجيل في السجل التجاري.

✚ كما أن الشركات التجارية تخضع للقانون التجاري ولالتزامات التجار، خاصة منها ما تعلق بالمحاسبة (مسك الدفاتر التجارية)، وتخضع لنظام الإفلاس.

### القواعد المشتركة التي تحكم الشركات التجارية:

تتمثل هذه القواعد في كل من:

#### ✓ الشروط الشكلية لعقد الشركة التجارية:

حسب المادة 545 من القانون التجاري، فإن الشركة تثبت بعقد رسمي، وإلا كانت باطلة. كما أن شكل الشركة التجارية ومدتها التي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة وعنوانها واسمها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأسمالها، يجب أن تحدد بوضوح في قانونها الأساسي. وهو ما أكدته المادة 546 من القانون التجاري.

#### ✓ موطن الشركة:

يكون موطن الشركة في مركز الشركة، أي مقرها الاجتماعي، حسب نص المادة 547 من القانون التجاري.

#### ✓ التسجيل في السجل التجاري

لا تتمتع الشركة التجارية بالشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري، وهو ما نصت عليه صراحة المادة 549 من القانون التجاري، كما أن الشركاء فيها سيكونون متضامنين من غير تحديد لأموالهم قبل إجراء التسجيل. فهذا النص يؤكد أهمية وضرة تسجيل الشركة التجارية في السجل التجاري، أي أن عقدها التأسيسي وحده غير كاف لاكتسابها الشخصية القانونية والاحتجاج بها كشخص معنوي قائم بذاته يتمتع بالحقوق ويتحمل الالتزامات.

لذلك، حسب المادة 548 من القانون التجاري، يجب أن تودع العقود التأسيسية والعقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وتنتشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات وإلا كانت باطلة.

كما أن عدم تسجيل شركة تجارية في السجل التجاري يؤدي إلى عدم تمتعها بإيجابيات التجارة، مع تحملها لسلباتها، كالإفلاس مثلاً.

**المادة 19 من القانون التجاري** تلزم التاجر بالتسجيل في السجل التجاري، سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، كما أن المادة 21 من القانون ذاته تؤكد على أن من يسجل في السجل التجاري يكتسب صفة التاجر بشكل قانوني ويمكن الاحتجاج بوضعيته القانونية هذه أمام الغير ويستفيد من كل المزايا التي يتمتع بها التاجر.

**يرجى من الطلبة العودة للقوانين ومراجعة محتوى النصوص القانونية المشار إليها في هذه الملخصات.**

## تصنيف الشركات التجارية:

تنقسم الشركات التجارية إلى نوعين:

شركات الأشخاص، وشركات الأموال، والشركات المختلطة.

سيتم تقديم نموذج واحد عن كل صنف من أصناف الشركات

### شركات الأشخاص: شركة التضامن

تعد شركة التضامن من أقدم أشكال الشركات التجارية وأبسطها.

✓ الميزة الأساسية لشركة التضامن هو المسؤولية التضامنية وغير المحدودة للشركاء فيها؛ فالطابع الشخصي للشركاء فيها جد عال، مما يجعلها تجسيدا لزمرة شركات الأشخاص؛ غالبا ما يتم إنشاؤها بين أفراد عائلة واحدة، أو أصدقاء يعرفون بعضهم ويثقون في بعضهم.

✓ إن الميزة الأساسية في اتخاذ شكل شركة التضامن تبقى في بساطتها: فالشكلية فيها، وإن كانت موجودة، فهي في صورة بسيطة؛

✓ لا تتطلب رأسمال بحد أدنى.

✓ للشركاء بالتضامن صفة التاجر، وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة: المادة 551 من القانون التجاري.

✓ لا يشترط المشرع حد أدنى لعدد الشركاء في شركة التضامن، لذلك تتشكل من شخصين أو أكثر، سواء أكانا شخصين طبيعيين أو معنويين.

✓ إفلاس شركة التضامن يستتبعه قانونا إفلاس كل واحد من الشركاء بشكل شخصي، وهذا أعلى ضمان لمن يتعامل مع شركة: المادة 223 من القانون التجاري. ولذلك الشركاء في شركة التضامن يكتسبون صفة التاجر.

✓ شركة التضامن تحتاج إلى رأس مال، حتى ولو كانت تقوم على الاعتبار الشخصي، لذلك يجب على كل شريك ان يقدم حصته ومساهمته في رأسمال الشركة.

✓ عنوان الشركة: "يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو من اسم أحدهم أو أكثر متبوع بكلمة "وشركائهم: المادة 552 من القانون التجاري.

✓ فعنوان شركة التضامن يمكن أن يتشكل من اسم أحد الشركاء فيها متبوعا بعبارة تفيد الإشارة إلى وجود غيره من الشركاء، وهي عبارة "وشركائه"، أو أن يتشكل من أسماء كل الشركاء.

✓ . بالنسبة لإدارة الشركة، فإنه تعود إدارة الشركة لكافة الشركاء، ما لم يشترط في القانون الأساسي على خلاف ذلك. ويجوز أن يعين في القانون المشار إليه، مدير أو أكثر من الشركاء أو غير الشركاء، أو ينص على هذا التعيين بموجب عقد لاحق: المادة 553 من القانون التجاري. بمعنى ان إدارة الشركة إما ان تكون من قبل أحد الشركاء وإما من طرف شخص من الغير.

✓ بالنسبة لحقوق والتزامات الشركاء:

يتمتع الشركاء بحقوق وتقع على عاتقهم مجموعة من الالتزامات كما يلي:

**فأما بالنسبة للحقوق**، فإن الشركاء يتمتعون بالحق في الإطلاع وبالحق في المشاركة في الشركة وبالحق في الحصول على حصته من الأرباح.

-بالنسبة لحق الإطلاع، فيحق للشركاء الإطلاع بشكل دوري على الوثائق المتعلقة بها خاصة منها المحاسبية: المادة 557 من القانون التجاري.

-بالنسبة لحق المشاركة في حياة الشركة: يمكن لكل شريك أن يصوت على القرارات التي تتجاوز السلطات المعترف بها للمديرين: المادة 556 من القانون التجاري.

-بالنسبة لحق الشريك في الأرباح، فإنه يتمتع بهذا الحق، طالما أنه شريك بحصة من رأسمال الشركة.

وأما بالنسبة للالتزامات، فإن الشركاء ملتزمون بتحمل المسؤولية عن ديون الشركة وبالتضامن ومن غير تحديد. ولا يمكن الاتفاق على غير هذا الأمر. وبالتالي تكون ذكته المالية ضمانا لدائني الشركة.

### شركات الأموال: شركة المساهمة

✓ نظم المشرع شركة المساهمة في المواد من 592 إلى 715 مكرر 132 من القانون التجاري.

✓ شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم، ولا يقل عددهم عن 7 شركاء: المادة 592 من القانون التجاري.

✓ عنوان الشركة: يطلق على الشركة تسمية شركة متبوع أو مسبوق بذكر شكلها، ويجوز إدراج إسم شريك واحد أو أكثر في التسمية: المادة 593 من القانون التجاري.

✓ شركة المساهمة تعتد بالأموال وليس بالأشخاص. إذ تعطي الأهمية للقيمة المالية التي يقدمها الشركاء كحصة في الشركة.

✓ رأسمال الشركة عند لجوئها للإدخار العلني هو 5 ملايين دينار جزائري، ومليون دينار جزائري عند لجوئها للإدخار غير العلني: المادة 594 من القانون التجاري.

✓ حصص الشريك عبارة عن أسهم قابلة للتداول. والسهم هو سند قابل للتداول تصدره شركة المساهمة كتمثيل لجزء من رأسمالها: المادة 715 مكرر 40 من القانون التجاري.

✓ تأسيس الشركة: تتأسس الشركة بطريقتين، إما بالتأسيس الفوري أو بالتأسيس غير الفوري كما يلي:

**بالنسبة للتأسيس الفوري**، وهو التأسيس الذي لا يلجأ فيه المؤسسون إلى الإدخار أو الإكتتاب العام، بل ينحصر فقط في المؤسسين، دون أن يتم طرح الأسهم للجمهور ليكتتب فيها. إذ يتم تحرير العقد التأسيسي أمام الموثق، وتودع نسخة من العقد لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

**بالنسبة للتأسيس المتتابع**، فهو التأسيس الذي يتم اللجوء فيه إلى الإدخار العلني، إذ بعد تحرير العقد التأسيسي أمام الموثق، وتودع نسخة من العقد لدى المركز الوطني للسجل التجاري. ينشر المؤسسون تحت مسؤوليتهم إعلانا بالإكتتاب ... الإعلان للجمهور طبعاً....

✓ **أجهزة الشركة:** تتمثل أجهزة الشركة في كل من الجمعية العامة وأجهزة الإدارة:

**بالنسبة للجمعية العامة:** فهي جهاز شركة المساهمة الذي يمارس فيه الشركاء وأصحاب الأسهم صلاحياتهم، والشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال هم أصحاب القرار فيها (مبدئياً)، لأنهم أكبر الخاسرين في حالة اتخاذ قرارات سيئة. وصفة الشريك تمنح له حق الحضور.

هناك ثلاثة أنواع من الجمعيات العامة في شركة المساهمة:

✚ **الجمعية العامة التأسيسية:** تنعقد عند تأسيس الشركة وهي الأولى في حياة الشركة، تجتمع من أجل معاينة اكتتاب رأس المال، وتبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي وتعيين القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة...

✚ **الجمعية العامة العادية:** يتمثل دورها في اتخاذ كل قرارات حياة الشركة، ما عدا البعض منها الذي يبقى من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية والمحددة قانوناً، وتبت هذه الجمعية بأغلبية الأصوات المعبر عنها... **المادة 675 من القانون التجاري.**

✚ **الجمعية العامة غير العادية:** تختص هذه الجمعية وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه. ولا يصح تداولها إلا إذا كان عدد المساهمين والحاضرين وممثليهم يملكون على الأقل نصف الأسهم في الدعوة الأولى، وعلى ربع الأسهم ذات الحق في التصويت في الدعوة الثانية. إن لم يجتمع هذا النصاب في الدعوة الثانية، وجب تأجيل اجتماعها إلى شهرين على الأكثر، ولكن يبقى نصاب الربع مطلوباً. وتبت الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها: **المادة 567 من القانون التجاري.**

✓ تتم إدارة الشركة بأسلوبين:

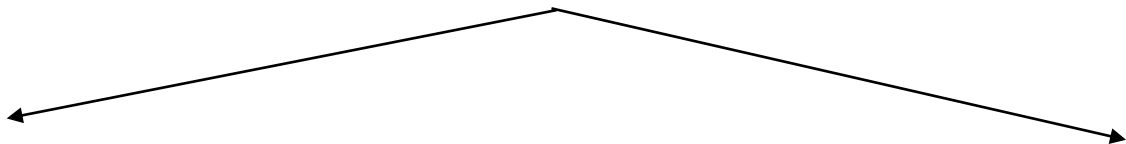
**إما عن طريق مجلس الإدارة.**

**وإما عن طريق مجلس المديرين** ويديره في أدائه مهامه مجلي المراقبة.

✓ **يتمتع الشركاء بالحق في الإطلاع على كل الوثائق الضرورية لحضور الاجتماع من أجل معرفة تفاصيل حياة الشركة، وفعالية التصويت، وهو حق مكفول في شركة المساهمة إلى درجة تجريم الإخلال به.**

### **الشركة ذات المسؤولية المحدودة**

**الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجمع بين:**



**مميزات شركات الأشخاص**

يبقى الطابع الشخصي فيها مهم  
إلى حد ما

**مميزات شركات الأموال**

المسؤولية محدودة في الحصة  
المقدمة من طرف الشركاء

عرفت الشركة ذات المسؤولية المحدودة نجاحا ورواجا كبيرين عند نشأتها إذ رأى فيها الأشخاص تحديدا وتضييقا لمساوئ شركة التضامن المتعلقة بالمسؤولية التضامنية وغير المحدودة. مع ضرورة الإشارة إلى أن ونجد هذا الطابع المزدوج للشركة في كل مراحلها، منذ إنشائها، مروراً بحياتها، إلى غاية انقضاءها.

غير أنه وبالرغم من هذه الميزات، إلا أن قلة الضمان الذي يمنحه إطارها القانوني، فقد استبعدوا المشرع من العديد من النشاطات الاقتصادية، كالمجال المصرفي، إذ لا يجوز قانوناً تأسيس البنوك والمؤسسات المالية إلا في شكل شركة مساهمة.

في مقابل ذلك، يلاحظ أن أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة هم من يقبلون على هذا النوع من الشركات ذات المسؤولية المحدودة. وهو ما يتلاءم مع طبيعة مسؤوليتهم المحدودة فيها، ومع بساطة رأس المال الذي يتطلبه القانون.

✓ عدد الشركاء في شركة محدودة المسؤولية بين شريكين على الأقل وخمسين شريكاً على الأكثر.

✓ لا شترك فيهم اكتساب صفة التاجر، لأن إفلاس الشركة لا يطالهم (عكس شركة التضامن ومثل شركة المساهمة).

✓ رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو الضمان الواجب للمتعاملين معها. ولذلك فقد اهتم المشرع بإخضاعه لمجموعة من القواعد وهي كالتالي:

يحدد رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة ويقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية. كما يجب أن يُشار إلى الرأسمال في جميع وثائق الشركة: المادة 566 من القانون التجاري.

✚ يجب أن توزع الحصص بين الشركاء في القانون الأساسي للشركة وأن يتم الاكتتاب بجميع الحصص من طرف الشركاء، وأن تدفع قيمتها كاملة فيما يخص الحصص العينية.

✚ يجب أن تدفع الحصص كاملة قبل أي اكتتاب لحصص نقدية جديدة وذلك تحت طائلة بطلان العملية.

✚ يسلم المال الناتج عن تسديد قيمة الحصص المودعة بمكتب التوثيق إلى مسير الشركة بعد قيدها بالسجل التجاري.

✚ يجب أن يتضمن القانون الأساسي ذكر قيمة الحصص العينية المقدمة من الشركاء ويتم ذلك بعد الاطلاع على تقرير ملحق بالقانون الأساسي يحرره تحت مسؤولية المندوب المختص بالحصص والمعين بأمر من المحكمة من بين الخبراء المعتمدين.

✚ ويكون الشركاء مسؤولين بالتضامن مدة خمس سنوات تجاه الغير عن القيمة المقدرة للحصص التي قدموها عند تأسيس الشركة.

**وفقا للمادتين 567 و 568 من القانون التجاري.....**

✚ يجب أن تكون حصص الشركاء اسمية، ومتساوية، ولا يمكن أن تكون ممثلة في سندات قابلة للتداول: **المادة 569 من القانون التجاري.** وهو ما يساهم في تجسيد الطابع الشخصي في الشركة.... ولما قرر القانون إمكانية تحويل الحصص إلى غير الشركاء، فإن هذا الأمر يتم وفقا لشروط صارمة، بحيث يجب أن تكون الإحالة بموجب عقد رسمي: **المواد من 570 إلى 572 من القانون التجاري.**

**يرجى من الطلبة العودة للقوانين ومراجعة محتوى النصوص القانونية المشار إليها في هذه الملخصات.**

✓ بالنسبة لإدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فإن المدير هو الجهاز الرئيسي الذي يضمن السير اليومي والعادي للشركة، ويجوز اختياره خارج الشركاء، ولكن يتم تعيينه

من طرف الشركاء في القانون الأساسي أو بعقد لاحق... المادة 576 من القانون التجاري.

✓ **بالنسبة لحقوق الشركاء**، فيحق لكل شريك **الحصول** في أي وقت ان بمركز الشركة على نسخة مطابقة للأصل من القانون الأساسي الساري المفعول يوم الطلب. ويتعين على الشركة أن تلحق بهذه الوثيقة قائمة المديرين، وعند الاقتضاء قائمة مندوبي حسابات القائمين بمهامهم، ولا يسوغ لها مقابل هذا التسليم أن تطلب مبلغاً زائداً عن المبلغ المحدد بموجب النظام الساري المفعول.

**الاطلاع** في أي وقت كان بمقر الشركة وبنفسه على الوثائق التالية: حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانيات والجرد والتقارير المعروضة على الجمعيات العامة ومحاضر هذه الجمعيات الخاصة بالسنتين الثالثة الأخيرة، ما عدا ما يخص الجرد الذي يستتبع حق الاطلاع عليه أخذ نسخة منه، ولهذا الغرض يسوغ للشريك أن يستعين بخبير معتمد.

**الاطلاع أو أخذ نسخة** خلال مدة خمسة عشر يوماً السابقة لانعقاد كل جمعية من نص القرارات المعروضة وتقرير إدارة الشركة وكذلك عند الاقتضاء تقرير مندوب الحسابات.

#### **المادة 584 من القانون التجاري.**

✓ **بالنسبة لالتزامات الشركاء**، فإن مسؤوليتهم بحسب الأصل لا تتجاوز قدر حصصهم من رأسمال الشركة، إلا إذا صاحب صفتهم كشركاء صفة أخرى أو ظروف أخرى، ففي هذه الحالة، قد تتجاوز التزاماتهم حدود حصصهم، وكمثال على ذلك، إذا كان رأس مال الشركة يحتوي على حصص عينية قد ر فيما بعد أنها أقل بكثير عن القيمة التي قدمت لها، فإن الشركاء خلال السنوات الخمس التالية لهذا التقييم عن القيمة التي صرحوا بها طبقاً للمادة 568 من القانون التجاري.

✓ وكمثال آخر، إذا تصرف الشركاء كمديرين للشركة، فإن إفلاس الشركة أو تسويتها القضائية في هذه الحالة قد يمتد إليهم...

يرجى من الطلبة العودة للقوانين ومراجعة محتوى النصوص القانونية المشار إليها في هذه الملخصات.